مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

دور الجيش النظامي بالبلاد المغاربية في إضعاف الدولة خلال القرن الثامن عشر الميلادي جيشا المغرب والجزائر كنموذج

د. رشيد زين العابدين
دكتوراه التاريخ الحديث
جامعة محمد الخامس
الرباط – المملكة المغربية

مُلَخّص

على الرغم من الأدوار الإيجابية التي قام بها الجيش النظامي بكل من المغرب والجزائر في القرن ١٢هـ/١٨م، والمتمثلة في تقديمه تضحيات جسيمة لتأمين حدود هذين البلدين ضد الخطر الخارجي ولتحقيق الاستقرار بهما، فقد وَثَّقَ هذا البحث أيضًا وبمستويات متفاوتة، لسلوك عناصر هذا الجيش وهي تتدخل في الشأن السياسي وتعمق أزمته من خلال قتل أو سجن أو مطاردة حاكم الدولة ومساعديه في الحكم ومقايضتهم باعتلاء مناصبهم واستمرارهم فيها بمنحهم امتيازات كبيرة. كما وثق البحث لعناصر الجيش وهي تنهب الأهالي وتقتلهم ودن أمر من الحاكم. وفي مقابله قدم البحث أيضًا شواهد تاريخية تفيد باختلاق الحكام للحروب للقضاء على الفرق المتمردة من الجيش، وبهجوم القبائل على قلاع هذا الأخير ونهبها وقتل أو أسر أفراده وبيعهم كعبيد في فترات ضعف السلطة المركزية. ولعل حالة الفعل ورد الفعل بين هذه الأطراف وما نتج عنها من قتل لكوادر الإدارة ورؤساء الجند ومن تخريب للقلاع وغيرها من النتائج؛ هو ما أدى إلى إضعاف الدولة المغاربية في هذه المرحلة إداريًا وأمنيًا وكلفها ماديًا. ولم تكن فرق الجيش في هذين البلدين على درجة المسؤولية نفسها فيما حصل، والملاحظ أن جيش "عبيد البخاري" بالمغرب وجيش "الإنكشارية" بالجزائر هما من يتحملان القسط الأكبر من هذه المسؤولية. ولم يقف هذا البحث عند التفسير التقليدي لتصرفات الجيش النظامي بربطها فقط بالجانب المادي بل استحضر طريقة تأسيس هذا الجيش في المغرب ومدى نجاعة هذه الطريقة، وبحث في المهام الخطيرة التي أسندت لقادة جيوش الولايات العثمانية عند إحداثها في القرن السادس عشر الميلادي وكيف ساهم ذلك في هيمنة السلطة العسكرية على الحياة السياسية مع توالي السنين، إلى غير ذلك من العوامل التي تسعى لتقديم تفسير مقنع.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٧ أبريل ٢٠٢٠
تاريخ قبول النشر: ٠٩ يونيو ٢٠٢٠

كلمات مفتاحية:

الجيش؛ المغرب؛ الجزائر؛ السلطان؛ الداي؛ الحامية العسكرية؛ الإنكشارية؛ عبيد البخاري؛ جيش الودايا؛ القرن الثامن عشر

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2021.248751

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

رشيد زين العابدين. "دور الجيش النظامي بالبلاد المغاربية في إضعاف الدولة خلال القرن الثامن عشر الميلادي: جيشا المغرب والجزائر كنموذج".- دورية كان التاريخية.- السنة الرابعة عشرة- العدد الثالث والخمسون؛ سبتمبر ٢٠٢١. ص ١٤٥ – ١٥٣.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: rachidzin@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّورية كان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

على الرغم من الأدوار الإيجابية التي قام بها الجيش النظامي بالبلدان المغاربية خلال القرن الثامن عشر الميلادي والمتمثلة في أدائه مسؤولياته التقليدية، أي الدفاع عن البلد وتحقيق الأمن به، إلا أنه ساهم في إضعاف الدول التي كان ينضوي تحتها عند استهدافه لرجال الحكم والإدارة بها قتلاً وسجنًا ومطارة ومنازعة في المهام، وعند إضراره بالرعية نهبا لخزائنها وقتلا لأفرادها. ورغم وجود مؤلفات وازنة في موضوع الجيش المغربي إلا أنها لم تتعمق في دراسة هذا السلوك غير الطبيعي للجيش، لأن تركيزها انصب على القرن التاسع عشر الميلادي وفي موضوع الجانب التنظيمي للجيش ومظاهر إصلاح هذا الأخير بعد فشله في مواجهة الجيش الفرنسي سنة ١٨٤٤م ومواجهة الجيش الإسباني سنة ١٨٥٩م، ومن هذه الدراسات نذكر:" الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر" لثريا برادة[١]، و"الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (١٨٣٠-١٩١٢)" لمصطفى الشابي[٢]، كما أن المؤلفات التي لم تتقيد بفترة زمنية ما مثل كتاب "الجيش المغربي عبر التاريخ" لعبد الحق المريني[٣]، وكتاب"الجيش المغربي عبر العصور" لعبد العزيز بنعبد الله[٤]، قد ركزت هي الأخرى على تركيبة الجيش المغربي وعلى الحديث عن المعارك التي انتصر فيها وبقيت بعيدة عن الحديث عنه سلبًا، ولم نعثر على دراسات حقيقية في هذا الاتجاه ضمن القرن الثامن عشر الميلادي.

وعندنا بحثنا حول ما كتب في موضوع الجيش الجزائري في الحقبة العثمانية بغية المساهمة في توضيح هذه الظاهرة، عثرنا على مؤلفات ركزت على الجانب التنظيمي للجيش هي الأخرى وعلى فرقة الإنكشارية منه، مثل مؤلف" بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني" لحنيفي هلايلي[٥]، ومؤلف "الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر، ١٧٠٠-١٨٣٠" لمحمد بوشنافي[٦]. وبسبب ذلك يحاول هذا البحث المستند على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي تناول ظاهرة إضرار الجيش النظامي بالدولة في المغرب وفي الجزائر، على اعتبار أن جيشا البلدين تقاتلا على حدودهما قتالاً شرسًا في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر والعقود الأولى بالأخص من القرن الثامن عشر الميلادي للدفاع عن بلديهما بمنظور حاكم كل بلد، لكنهما اتجها إلى الداخل بعد ذلك لإضعاف دولهما بعد توجيه عدتهما صوب الحكام والرعية في مفارقة غريبة وإعادة منهما في نسخة مغاربية لتجربة جيش الانكشارية في شبه جزيرة الأناضول والتي أدت إلى إضعاف الدولة العثمانية.

وبناءً عليه سأتناول في المحور الأول من هذا البحث مظاهر تدخل جيشا البلدين المعنيين في الشأن السياسي وتداعيات ذلك على استقرار الجهاز الحاكم بهما، وأحاول في المحور الثاني تقديم تفسير للتناقض الذي طبع أدوار الجيشين خلال هذه المرحلة.

أولاً: التدخل السلبي لجيشا المغرب والجزائر في الشأن السياسي وتداعيات ذلك على الجهاز الحاكم

اختلف مستوى تأثير الجيش في الشأن السياسي بإيالة الجزائر عنه في المغرب في القرن الثامن عشر الميلادي، وسببه اختلاف الحياة السياسية بينهما. فالمغرب في هذه المرحلة لم يكن خاضعا للعثمانيين ولم يتقلد الحكم به شخص ينتمي للقائمة العسكرية بل للقائمة المدنية، فالحاكم المغربي هو سلطان بالوراثة، بقي على سدة الحكم سواء بسلطه الموسعة التي يخضع لها الجميع ومنها الجيش، أو بسلط صورية عندما يكون الجيش هو الماسك بالسلط الفعلية، كما نوضحه.

تقلد رؤساء الجيش بالمغرب خلال القرن الثامن عشر عددًا من الوظائف السياسية داخل جهاز الإدارة المغربية، كما تجلى ذلك في تعيين قادة منهم على رأس الأقاليم السبعة للبلاد قبيل وفاة السلطان المولى إسماعيل (١٦٧٢-١٧٢٧م) وقيامهم أيضًا بمهمة تحصيل الخراج[٧]، وبوفاة هذا السلطان انفرط عقد الطاعة بين الجيش والحاكم الجديد. لقد نصب رؤساء الجيش بعد سنة ١٧٢٧م أنفسهم حكامًا خلف الستار بتحكمهم في عقد بيعة السلطان والتأثير من خلاله أيضًا في باقي عناصر الجهاز الإداري للدولة، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان من نتائج رحيل القائد المؤسس للجيش أن انقطع التموين عن عساكر القلاع وهو ما ساهم في تمردها[٨].

ومن صور الانخراط السلبي في الشأن السياسي والتمرد للقوة العسكرية النظامية المغربية خلال هذه الفترة، أن عناصر جيش فرقة "الودايا" ملّكوا أمر أنفسهم على الدولة[٩]، كما أحدث عناصر "جيش العبيد" اضطرابات في المجتمع أدت إلى ضياع نظام الملك[١٠] وإلى هرم الدولة كما يقول الضعيف، فقد أصبح زعماؤهم هم أهل الحل والعقد في نظام البيعة[١١]. ومن شواهد العبث بنظام البيعة بالمغرب، أن البيعة الأولى للسلطان أحمد الذهبي الذي أعقب السلطان المولى إسماعيل، كانت في الأصل اتفاقا بين قواد "جيش العبيد" وقواد "جيش

الودايا"، وهي بيعة تمت تحت الجبر كما يقول السملالي[١٢]، وبهدف إمداد هؤلاء بالأموال كما يقول ابن زيدان[١٣].

ولا شك أن القوة العددية لـ"جيش العبيد" جعلت ميزان القوى يكون لصالح رؤسائه زمن الأزمة(١٧٢٧-١٧٥٧)، لقد بلغ استبدادهم بالأمر مستوى القبض على السلاطين أو مطاردتهم أو سجنهم إلى حين المناداة عليهم لبيعتهم مرة أخرى، فتعداد جيشهم كان يصل عشية وفاة السلطان المؤسس لهذا الجيش إلى ١٠٠ ألف عنصر، فكان لذلك أثره في خلق أتباع لهم من عناصر جيش الودايا" لقبول تنصيب الذهبي سلطانا[١٤]، و مع هذا التنصيب بدأت فصول منتهى استخفاف رؤساء الجيش بعقد بيعة الحاكم مثلما لم يعرفه المغرب في تاريخه من قبل.

لقد نكث قواد "جيش العبيد" بعد أشهر بيعتهم للسلطان الذهبي وبايعوا بالمقابل أخاه عبد الملك، ثم نكثوا بيعته هو الآخر وعادوا لبيعة الذهبي، وبعد وفاة الأخوين، بايعوا عددًا من السلاطين في ظرفيات مختلفة كان نصيب السلطان المولى عبد الله منها ست(٠٦) بيعات، فبعد بيعتهم الأولى له تراجعوا عنها بعد مدة وبايعوا أخاه المولى علي الأعرج سنة (١١٤٧هـ/١٧٣٤م)[١٥]، ثم خلعوه هو الآخر وعادوا لبيعة المولى عبد الله ثانية في ٢٠ ذي الحجة (١١٤٨هـ/١٧٣٦م) وخلعوه مرة أخرى في ١٦ محرم ١١٤٩هـ بعد اتفاقهم على بيعة محمد ولد عربية[١٦]، ثم عزلوه بعد عام و٧ أشهر، وكان كما قال ابن زيدان "مضروبًا على يده ليس له من السلطة إلا الاسم وولاة أمره - من العبيد - هم المستبدون بالإبرام والنقض والتصرف المطلق"[١٧]، وعاد هؤلاء لبيعة المولى عبد الله[١٨]، ثم نكثوها على عادتهم وبايعوا أخاه المولى المستضيء ثم عزلوه عام (١١٥٢هـ/١٧٣٩م) ورجعوا لبيعة المولى عبد الله[١٩]، ثم عزلوه وبايعوا المولى زين العابدين في ٢٩ ربيع الأول (١١٥٤هـ/١٧٤١م)، ولم يكن هذا الأخير بأفضل من سابقيه إذ خلعوه وعادوا لبيعة المولى عبد الله البيعة الرابعة في ١٣ رمضان (١١٥٤هـ/١٧٤١م)، وكأدبهم عزلوه ورجعوا لبيعة المولى المستضيء البيعة الثانية في ٢٠ذي القعدة سنة ١١٥٤ ونكثوها كما كان متوقعا منهم في ربيع الأول من عام (١١٥٦هـ/١٧٤٣م) ليعقدوا للمولى عبد الله البيعة الخامسة، ولما بايعوه البيعة السادسة والأخيرة قاموا سنة (١١٦٢هـ/١٧٤٩م) بإرسال بيعتهم لابنه سيدي محمد الأمير بمراكش وخطبوا به في منابر مدينة مكناس لكن الأمير لم يقبلها منهم.[٢٠]

وفضلاً عن التحكم في عقد بيعة الحاكم والاستخفاف به، انخرط قادة وأفراد الجيش في قتل رجالات الدولة السابقين، كما كانوا هم أيضًا ضحية لعمليات القتل المعاكسة في صراعهم مع السلاطين، وهكذا لتكون النتيجة في الأخير تدمير القوة الأمنية والإدارية معا للدولة زمن الأزمة (١٧٢٧-١٧٥٧م)، ذلك أنه إذا كان العبيد وجدوا في تنافس أبناء المولى إسماعيل على السلطة مناسبة لممارسة سطوتهم عليهم، فإن هؤلاء وجدوا في تنافس العبيد مع عناصر الجيش الأخرى كـ"الأودايا"، وسيلة لمواجهة طغيانهم[٢١].

ومن أولى خطوات رؤساء الجيش في القضاء على أطر الدولة الموروثة من العهد الإسماعيلي، ما وسوس به هؤلاء للسلطان المولى أحمد الذهبي بأن يقتل عددا من رجالات دولة أبيه، وهكذا قتل السلطان العديد من أطر الإدارة المغربية وعلى رأسهم "أبو العباس أحمد بن علي اليازغي" و"ابن عدو" و"ابن الأشقر"، وبقتل هذه الكوادر اختل النظام وضربت الفوضى والاستبداد الأطناب ووقع من العامة استخفاف عظيم بأمر المملكة واشتد النهب في الطرقات، كما يقول ابن زيدان[٢٢]. وبالمقابل أتت العلاقة الجديدة بين الحاكم والجيش على عناصر كثيرة من الجيش نفسه كما تدل عليه بشكل صريح سياسة السلطان مولاي عبد الله في قوله: "أردت أن أقابل هذا الترس الأسود[جيش العبيد] بالكبش الأبيض [فرق الجيش الأخرى] وأتخلص ممن هلك منهما وأتمسك بالآخر"[٢٣]، كما أن صراع الأمراء على الحكم أدى لنشوء جيش مضاد من محاربي القبائل بدأت نواته الأولى تتشكل منذ سمع المولى عبد الملك بوفاة والده وبيعة أخيه الذهبي، إذ تمكن من جمع حوالي عشرة آلاف محارب واجه بهم جيش أخيه من العبيد البالغ أكثر من ٧٠ ألف مقاتل، فقُتل في الحرب عظماء الجيش الرسمي كما يقول الضعيف[٢٤]، وقام السلطان المولى عبد الله في ٢٠ ذي الحجة (١١٤٨هـ/١٧٣٦م) زمن بيعته الثانية بقتل عدد من رؤساء وكبراء "عبيد مشرع الرمل"[٢٥] وقتل أعدادا أخرى من عناصر جيش "الودايا"، بل تحدثت بعض الكتابات أن هذا السلطان كان يختلق الحروب للتخلص منهم[٢٦].

ومع عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله (١٧٥٧-١٧٩٠)، عرفت العلاقة بين الجيش وحاكم البلاد تطورًا مفصليًا، لقد قام هذا الأخير بعد حوالي سنتين من توليته بالقضاء على شوكة "جيش الودايا" سنة (١٧٦٠م/١١٧٤هـ)، واتخذ من خروج "جيش العبيد "عليه ببيعة ابنه اليزيد مطلع (١١٨٩هـ/١٧٧٥م)[٢٧] فرصة للإيقاع بهم هم الآخرين[٢٨].

هذا بشأن علاقة الجيش برجال السلطة في فترة محددة من تاريخ المغرب، ماذا حول هذا الموضوع بالنسبة للجيش الجزائري؟ تدخل الأوجاق ورجال البحرية بإيالة الجزائر في الشأن

السياسي تدخلاً تسبب في إضعاف السلطة بها من خلال صراعهم مع رجال الحكم والإدارة.

من مشاهد هذا الصراع الطويل أن انكشارية الإيالة تمكنوا من قتل ١٤ دايا من مجموع (٢٧) سبعة و عشرين[٢٩]، وأما مظاهره الأولى في القرن١٨م فتتجلى في تمرد الانكشارية على الداي "محمد بكطاش"(١٧٠٧-١٧١٠) وتمكنهم من قتله على يد "إبراهيم دلي" سنة ١١٢٢/١٧١٠م الذي نصب نفسه دايًا جديدًا (١٧١٠-١٧١٠)، ولم يكن هذا الأخير ليهنأ كثيرا بمنصبه فقد أمضى فترته القصيرة في الحكم في القضاء على محاولات اغتياله، وعاد الانكشارية مرة أخرى إلى التمرد على الداي"علي شاويش" (١٧١٠-١٧١٨)، فشنق٣٠ متآمرًا عليه سنة ١٧١٣م، وقتل رياس البحر الداي محمد بن حسن (١٧١٨-١٧٢٤) سنة ١٧٢٤، وقطع الداي عبدي الأعمى ("١٧٢٤-١٧٣٠) رؤوس قتلة الداي محمد، ثم عاد الانكشارية مرة أخرى للقيام بثورة ضد الداي "عبدي"، ورغم أن الثورة انتهت بإلقاء القبض على زعمائها[٣٠] إلا أن معارضة القوة العسكرية للدايات لم تتوقف[٣١]. ففي سنة ١٧٥٢ وعندما كان الديوان مجتمعا لتوزيع المعاشات، تظاهر الأرناؤوطي علي الطويل (علي بو أصبع) بتقبيل يدي الداي محمد بن بكر(١٧٤٨-١٧٥٤) فقتله وأعلن نفسه دايا وقدم للإنكشارية وعدًا بزيادة رواتبهم[٣٢]، وتمرد الإنكشارية على الداي علي باشا (١٧٥٤-١٧٦٦) بدوره، فقضى على تمردهم سنة ١٧٥٥م[٣٣] ونفى ٤٠ تركيا سنة ١٧٦٥ لأنهم خططوا لقتله، وتعرض مرة أخرى قبل شهور من وفاته لمحاولة اغتيال من قبلهم. وفي السنة التي تولى فيها الداي"محمد بن عثمان"(١٧٦٥-١٧٩١) ثار الإنكشارية عليه ونجح في إخماد ثورتهم وقلل من أعدادهم، وظل ينزل بهم اشد العقوبات[٣٤]، ولما فشل قائدهم في القضاء على تمرد منطقة "القبايل"، قام الداي بقتله[٣٥]، وعندما توفي الداي محمد، لم ينافس الداي الجديد حسن باشا في الحكم سوى آغا السباهية ولذلك قبض عليه وسجنه[٣٦].

ثانيًا: تفسير دور الجيش في تخريب الدولة

أن نسمع الجيش النظامي يقتل ويسجن ويطارد حاكم الدولة ومساعديه ويتحكم في تنصيبه، وأن نسمع في المقابل حاكم البلاد يختلق الحروب للقضاء الجيش، بالبلدان المغاربية في القرن الثامن عشر الميلادي، فهذه ظاهرة لا يكفي تفسيرها بالقول إن بحث الجيش عن مراكمة امتيازات مادية هو سبب التوتر بينه وبين الحكام. وفي تفسيرنا لهذه الظاهرة قد يقول قائل إنه لا يستقيم إشراك البلدين في التفسير لاختلاف النظام السياسي المغربي عن الجزائري" العثماني". والحقيقة أن هناك نقط تشابه كثيرة لتفسير سلوك جيشي البلدين، ففكرة إنشاء أهم فرق الجيش المغربي مثلا وهي فرقة" عبيد البخاري" والأكثر مسؤولية عن تخريب الدولة، استلهم جزء منها من فكرة الجيش الإنكشاري العثماني[٣٧]، بل أن الجيش المغربي كان يضم فرقة تسمى بـ"اليكشارية" أو"القشارية"[٣٨]، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد تعرض المغرب والجزائر لتحديات داخلية وخارجية متشابهة خلال القرن الثامن عشر الميلادي وكان لها تأثير غير مباشر على سلوك جيوشها.

عمومًا عديدة هي المسارات التي يمكن اتباعها لتقديم تفسير أكثر إقناعًا لما حصل، وعديدة هي الفرضيات التي يمكن الانطلاق منها والبحث عن إجابات لها في هذا الموضوع، وتبين لي من جهتي أن سلوك الجيش المغاربي في القرن الثامن عشر الميلادي كان بمثابة ضرائب سددتها الدولة نتيجة أخطاء ذاتية وموضوعية، كما يلي: تسديد ضريبة تكوين جيش تعيله القبائل من زكواتها وأعشارها وضريبة عدم تنظيم وراثة العرش.

إن تكوين جيش نظامي قوي كان يُعَدّ مطلبًا ضروريًا لمجابهة تحديات الداخل والخارج بالمغرب في القرن الثامن عشر الميلادي، وهذا ما حاول السلطان المولى إسماعيل تحقيقه، إلا أن الطريقة التي تم بها تكوين "جيش العبيد" بالذات لم ترض جهات مغربية منذ البداية، كما أن عدم تنظيم وراثة العرش ساهم في تدخل فرق الجيش بشكل سلبي في أمور الحكم. إن فكرة تأسيس "جيش العبيد" من قبل المولى إسماعيل جاءت بسبب عدم فاعلية جيش "الودايا" في ساحة القتال[٣٩]، وحسب رواية السملالي فإن السلطان قام بجمع "جيش العبيد" لما كثر النهب والفتن بين قبائل المغرب ولما علم أن ما عنده من جيش لا يكفيه للحركة إليهم[٤٠]، وبتشاور أو باقتراح من القاضي أبي عبد الله محمد بن العياشي أخذ في تكوين هذا الجيش[٤١].

ومع أن هذه الفكرة ليست جديدة عند العلويين فقد عمل بها العباسيون ومماليك مصر في العصر الوسيط و العثمانيون و الصفويون في العصر الحديث، بل اعتمدت الأسر الحاكمة في المغرب منذ المرابطين حتى السعديين على فرق من العبيد السود[٤٢]؛ إلا أنها لقيت منذ البداية معارضة نخب مغربية ومنها عدد من فقهاء مدينة فاس الذين عارضوا مسألة تمليك العبيد[٤٣]، وهنا يحكي الضعيف أن السلطان وبخ هؤلاء عبر رسالة مؤرخة بـ ١٤ جمادى الأولى سنة (١١١١هـ/١٦٩٩م) عند عدم موافقتهم على مشروعه[٤٤]، ونقل لنا القادري مشاهد درامية عن محنة فقيه معارض وهو الفقيه عبد السلام جسوس[٤٥].

ولم تمنع الأصوات المعارضة أن تصبح هذه الفكرة واقعًا ملموسًا على الأرض فتأسس جيش العبيد وبلغ تعداده ١٥٠٠٠ مجندًا وانضاف إلى باقي فرق الجيش المغربية الأخرى[٤٦] وهي: جيش الودايا وجيش النار[٤٧] ورجال البحر ومقاتلو القبائل الذين كان السلطان يستعين بهم عند الضرورة[٤٨].

في حياة السلطان المولى إسماعيل كان على كل قبيلة أن تدفع أعشارها في قلعتها العسكرية لإعالة الجيش، كما كان السلطان يطالب المدن الكبرى بتجنيد فرق من سكانها أو المساهمة ماديا في الحملات العسكرية عند الحاجة[٤٩]، ومباشرة بعد وفاته أصبح التحكم في الآلة العسكرية الخطيرة التي صنعها أمرًا عسيرًا. فمن جهة لم يحدد السلطان في حياته خليفته من بعده ولا نظم وراثة العرش بوثيقة مكتوبة، وفي هذا الصدد يحكي ابن زيدان أنه عند اقتراب أجل هذا السلطان استشار وزيره اليحمدي حول من يصلح للحكم من بعده من أولاده، فأجابه الوزير بأنه ليس للسلطان ولد، ولم يعهد لأحد بعدها[٥٠]. وكان من نتيجة ذلك أن ولاء قادة الفرق العسكرية لم يعد لحاكم واحد بل تفرق بتعدد البيعات وتعدد الأمراء المتصارعين على العرش، فخلال الثلاثين سنة التي أعقبت وفاة هذا السلطان أُخذت البيعة لحكم المغرب لسبعة من أبنائه، بعضهم بويع وخلع أكثر من مرة[٥١] حتى شبه ابن زيدان حالهم وتنافسهم على السلطة بحال ملوك الطوائف بالأندلس[٥٢]، وهو مصيب في ذلك بدليل أنه بعد ٢٠ سنة من وفاة المولى إسماعيل عقدت بيعة الحاكم في المغرب ١٢ مرة[٥٣]، ولم تعدّ ما تعانيه السلطة المركزية من تدهور خاف على القبائل هي الأخرى وصورته مثلاً وصف ابن حمادوش الجزائري القبائل العربية بمنطقة الغرب أنها شرعت لنفسها عمليات السلب بعد المواجهات الدامية بين السلطان مولاي عبد الله من جهة والمولى المستضيء[ابن السلطان المولى إسماعيل] وباشا تطوان أحمد الريفي من جهة ثانية سنة١٧٤٣م، عندما كانت تقول "أن الوقت لا سلطان له، فمن فعل شيئا فاز به"[٥٤].

أصبح امتثال القادة العسكريين لأوامر السلطان" القائم" ضربًا من الماضي وهذا ما عبر عنه الناصري بأسلوب واضح وهو يصف شغب جيش "الودايا" قائلاً إن أحكام الملوك من أولاد المولى إسماعيل لم تكن تسري عليهم سيما مع ما حازوه من شرف الخؤلة للسلطان مولاي عبد الله[٥٥]. وفي ظل هذا الوضع تبادلت الفرق العسكرية الاصطفاف شكليًا وراء الأمراء المتصارعين على السلطة لمن يدفع أكثر، ولما فرغت خزائن الحكام أو لم تعد كافية تشوفت هذه الفرق لأرزاق الأهالي.

فعناصر الجيش الذين انقطعت عنهم الزكوات والأعشار التي كانت القبائل تؤديها لهم، فارقوا قلاعهم وخرجوا ناشرين الرعب والنهب بين المدن والقبائل[٥٦]، ومن تجلياته على سبيل المثال نذكر أعمال النهب والقتل التي تعرضت لها مدينة فاس في شهر محرم وموسم عاشوراء من سنة (١١٤٠هـ/١٧٢٧م) من قبل "جيش الودايا"[٥٧]، وقيام "فرقة العبيد" بنهب مدينة مكناس في عهد السلطان المولى المستضيء في٢٣ ربيع الثاني (١١٥١هـ/١٧٣٨م). ونالت القبائل نصيبها من مخلفات فقدان السيطرة على جيش "العبيد" و جيش "الودايا"، فالجيش الأول بدأ يتحرك بين الأقاليم بتعداد وصل إلى ٦٠ ألف فارس، ليصبح بذلك مصدر فساد وجور وعبث بالخلائق ونهب للقبائل، كما يقول الضعيف، أما الثاني فشرع في قطع الطرقات ونهب القوافل[٥٨]، وكان رد فعل القبائل سريعًا وانتقاميًا هو الآخر، إذ بمجرد ما سمعت بمغادرة الجيش لقلاعه عند وفاة المولى إسماعيل حتى قامت بنهب أبوابها وأخشابها، مثلما وقع بـ"مشرع الرمل" من قِبل قبيلة "بني حسن"[٥٩].

ومن الصور التراجيدية و الخطيرة الأخرى ذات المعنى في تاريخ جيش العبيد بالمغرب ما انتهى إليه حاله في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، ذلك أن هذا الجيش كان ضعيفا للغاية عشية تولية هذا السلطان، فأفراده "كانوا على غاية من سوء الحال والاستكانة لغلبة البربر، إذ كانوا يتخطفون أولادهم من البحائر والجنات ويبيعونهم في قبائلهم[٦٠]" كما يقول الناصري، لكن رغم ذلك ستعود عناصر فرقة "القشارية" للإضرار بالرعية في الأموال والحريم والغلل وقت تنقلهم حتى صار الفساد عندهم عادة "وكل منزل يبيتون به يكلفون أهله بما لا يطاق، فإذا كلمهم أعيان الرعية في الكف والرفق يقولون: هذه عادة لا يمكن تركها وهي قوانين المملكة، فلما بلغ حالهم للسلطان.. لم يسعفه إلا إسقاطهم من الجندية"[٦١].

أدت الدولة المغربية إذن وخصوصًا في المرحلة (١٧٢٧-١٧٥٧) ضريبة سلوك جيشها، فقُتل رجالات الإدارة وخصوصًا الباقون من الدولة الإسماعلية، وخسرت الدولة بذلك رصيدًا مهمًا في تجربة إدارة البلاد، وزُرع الخوف مرة أخرى في نفوس الرعية التي قدمت ضحايا في الأرواح دون مبرر إلا لتقاوم جيشًا خرج عن السيطرة، جيشا كان يكتب دون علمه أسطر نهايته يومًا بعد يوم في هذه المرحلة التاريخية.

ثالثًا: تسديد ضريبة إرث العثمانيين وحكمهم لبلاد قبَلية

هل كان لجيش إيالة الجزائر أن يقوم بما قام به بحق رجالات الدولة ببلده بمعزل عن التأثير العثماني، التاريخي أو المباشر؟ هل كانت سياسة قادة الحامية العسكرية بالإيالة امتدادا لسياسة استهداف رجالات الدولة بإستانبول من قبل الإنكشارية؟ أم أن وجود التشابه في سلوكيات الجيش بين المركز والإقليم لا يفيد بالضرورة أن هناك تصريفًا لسياسة عسكر إستانبول اتجاه الحكام إلى النواحي؟

وُصف الجيش العثماني بأنه كان أداة للحرب والحكم معا بحكم النشأة العسكرية للدولة العثمانية[٦٢]، وعلى مستوى الولايات/ الإيالات العربية، كان قائد الحامية العسكرية آغا الانكشارية و نوابه من كبار القادة؛ يحدون من سلطة الوالي، لأن هؤلاء لم يكن يعينهم هذا الأخير وإنما يعينهم السلطان، من جهة أخرى دأبت هذه الدولة في فترة حكم الباشوات على إرسال ولاة غرباء لم تكن مدة تعيينهم تتجاوز ثلاث سنوات[٦٣]، وقد ترتب على التغيير المستمر للولاة أن زاد نفوذ جنود الانكشارية في هذه البلدان[٦٤]، فاختل التوازن الذي أقامته الدولة العثمانية بين سلطة الولاة و الحاميات العسكرية و القوى المحلية. لكن الانتقال بين حالة التوازن واللاتوان في العلاقة بين الإنكشارية -أو بين القوة العسكرية عمومًا – والحكام في إيالة الجزائر لم يكن فجائيًا، بل جاء نتيجة تطور تاريخي متأثرا بتطور السياسة العثمانية في علاقاتها مع ولاياتها/ إيالاتها.

لوحظ فعلاً أن الحكام العثمانيون كانوا يسيطرون على الجيش والبحرية بالجزائر في مرحلة حكم الولاة (١٥١٨-١٥٨٧)؛ لكن الأمور بدأت تتغير في مرحلة حكم الباشوات (١٥٨٨-١٦٧١)[٦٥] التي شهدت أحداثا خطيرة مثل قرار الانكشارية عام ١٦٥٩م تجريد باشا الإيالة من سلطاته لتكون السلطة التنفيذية بيد رؤساء الأغوات، ورغم أن بعض الباشاوات خلال هذه الفترة حاولوا كسر شوكة الانكشارية بالاستعانة عليهم ببعض زعماء القبائل فإنهم لم ينجحوا[٦٦]، وفي أواخر هذه المرحلة فقد الباشاوات سيطرتهم الفعلية على فرق الانكشارية التي مالت إلى تأييد عناصر البحرية، ونجح رجال البحر هؤلاء في فرض أحد عناصرهم على قيادة الحامية وصار يحمل أحد ألقابهم وهو "الداي". وحملت مرحلة حكم الدايات (١٦٧١-١٨٣٠) تطورات أكثر خطورة مما سبق في علاقة العسكري بالسياسي. لقد استطاع قادة البحر الإمساك بمقاليد الأمور بالإيالة مُولين أحدهم واليًا على الجزائر بلقب "الداي" على أن يتولى السلطة مدى الحياة[٦٧].

ولسائل أن يسأل الآن كيف تأتى لفرقة الإنكشارية بالدرجة الأولى ورجال البحر ثانية أن ينتزعوا السلطة السياسية بالجزائر، هل العملية تمت عبر مؤسسات موجودة أم عبر أخرى مستحدثة لتحقيق هذا الغرض أم بفرض الأمر الواقع؟ تقتضي الإجابة على هذا السؤال تبيان الاختصاصات الأصلية لفرقتي الإنكشارية والبحرية منذ تأسيس الإيالة وتتبع تطور هذه الاختصاصات.

تشكلت القوة العسكرية الجزائرية في العهد العثماني من الأوجاق وهم الجنود الأتراك (الإنكشارية[٦٨])، لأن الإيالة كانت تحصل على جندها من عملية التجنيد التي كانت تجري في كل أنحاء الإمبراطورية العثمانية الأوربية والأسيوية[٦٩]، وشكلت الفرق المرسلة إليها من المركز ما عُرف بأوجاقات الجزائر واعتبرت المسؤولة عن الدفاع عن البلاد وتحقيق الأمن بها، وكان رؤساؤها يؤلفون الديوان[٧٠] ويتحكمون في انتخاب داي الإيالة. أما رجال البحرية فكانوا يتحكموا في القرصنة التي شكلت موردا هاما للخزينة[٧١]، كما تشكلت هذه القوة العسكرية من فرق القولوغلي وهم الكراغلة، أي أبناء الوجاق من النساء الجزائريات الذين التحقوا بالجيش[٧٢]، فضلاً عن استعانة الحاكم الجزائري بمقاتلي القبائل أو ما عُرف بقبائل المخزن والذين مثلوا الجيش الاحتياطي[٧٣].

صراع العسكر مع الحاكم بإيالة الجزائر وما خلفه من أزمة داخل الدولة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادي لا يمكن تجريد إستانبول من مسؤوليتها في ذلك. فالوصفة التي اعتمدتها لتسيير الإيالة منذ ضمها للجزائر في القرن السادس عشر الميلادي كانت وصفة قُصد منها إحداث توازن للسُلط بين الإداري والعسكري تجنبًا لاستقلال الوالي أو الباشا فيما بعد بالإيالة، لقد خصت إستانبول منذ البداية العسكري بمهام من اختصاص السياسي تقليديا، ومع توالي السنين زحف العسكري على ما تبقى من مهام السياسي سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عبر التحكم في تنصيب الداي.

كان على الداي الذي أظهر عدم خضوعه الكامل للسلطان العثماني[٧٤] بل أظهر العصيان والتحدي له[٧٥]، أن يختار سندًا بديلاً للاستمرار في ممارسة مهامه على رأس السلطة بالإيالة، ولم تكن هذه الجهة طرفًا آخرًا غير قادة الجيش عبر إرضائهم بالأموال الطائلة وهو الذي يعاني من الضائقة المالية[٧٦]، لأن الدولة لم تكن تهتم كثيرًا بالموارد الأخرى مثل الزراعية

والصناعية وإنما كانت الحصة الكبيرة من خزينتها مشكلة من عائدات الضرائب والقرصنة[٧٧] التي تراجعت مداخيلها بشكل كبير في القرن الثامن عشر الميلادي[٧٨]. لذلك بقيت الضرائب هي الحل المخلص له. و يبقى السؤال: هل من دافع للضريبة الكافية لتسيير الدولة وإرضاء قادة الجيش مع العلم أن دولة الدايات بالجزائر في هذه المرحلة لم تكن تبسط سيطرتها على كل التراب الجزائري، فسلطتهم الفعلية لم تكن تشمل سوى سدس مساحة الجزائر[٧٩]، كما لم تكن حكومة الإيالة تتوفر على قوة كافية تمكنها من حكم كل البلاد، فسلطانها كان قاصرًا على عاصمة البلاد وعلى عواصم الأقاليم وهي بجاية وقسنطينة ولمدية ومازونة وتلمسان، ولم تكن تعرف -برأي أحد المهتمين- ما هو خارج العاصمة إلا في الجبايات[٨٠] التي كان فساد تحصيلها يثير سخط الأهالي، خصوصًا إذا علمنا اعتمادها في ذلك على نظام الالتزام[٨١]، كما أن عددًا من القبائل لم تكن تخضع لسلطة الحكام نظرًا لقوتها واتحاداتها القبلية ونفاذ شخصية زعمائها، وهو ما مكنها من التمتع بحكم ذاتي، فضلاً عن وجود اتحادات قبيلة تكونت على أساس ديني تمتعت فيها المتصوفة بنفوذ كبير لدرجة جعلت أحد المهتمين يخلص للقول أن ثلثي الجزائر في القرن الثامن عشر الميلادي كان يشرف عليه زعماء التصوف، فضلاً عن وجود مجموعات بشرية أخرى حماها بعدها في الأنجاد أو في مناطق الجنوب والجبال الوعرة من الخضوع للسلطة المركزية[٨٢]، أما القبائل الأخرى المحسوبة خاضعة إداريًا فلم يكن من السهل على جيش الداي استخلاص جباياتها، ولنا في معارك منطقة القبايل ضده أفضل مثال على هذه الصعوبة[٨٣].

تقاتلت إذن ثلاثة أطراف بالجزائر خلال القرن الثامن عشر الميلادي: الحاكم وزمرته (أو الكادر الإداري للدولة)، والجيش (أو القوة الأمنية في الدولة ودرع البلاد)، والرعية (أو القوة الإنتاجية للبلاد)، وكان الخاسر هو الدولة الجزائرية.

خَاتِمَةٌ

أشير مرة أخرى أن قصدي من هذه المساهمة ليس إخفاء أو التقليل من الأدوار المهمة التي قامت بها الجيوش النظامية لكل من المغرب والجزائر وليبيا في القرن الثامن عشر، ولكني أردت لفت الانتباه لما هو غير طبيعي في هذه الأدوار، لقد حاول هذا البحث توثيق عبث الجيش النظامي بالسلطة المركزية بالمغرب والجزائر في فترات عريضة من القرن الثامن عشر الميلادي، وحاول تقديم تفسير لما حصل وتوصل إلى ما يلي:

- أن استهداف الجيش للحاكم المغاربي كان أكثر قسوة في الجزائر منه في المغرب، فإذا كان السلطان المغربي موضوعًا للمطاردة أو المبايعة أو العزل عن الحكم، فإن مصير داي الجزائر كان في أكثر الحالات هو القتل (قتل ١٤ دايا من مجموع ٢٧ دايا)، وبذلك يمكن القول إن حامية الجزائر كانت تعيد تجربة إنكشارية إستانبول كما هي تقريبا، عكس واقع الحال في المغرب التي كانت إعادة نسبية.
- أن السلطة المركزية المغربية لم تستفد من النظام السياسي المغربي (أي النظام السلطاني الوراثي والمستقل عن العثمانيين) وهو نظام كان ممكن أن يُفوت على الجيش فرصة العبث بالسلطة المركزية أمام اتفاق العائلة الحاكمة على أمير محدد وقوي لحكم البلاد، عكس الجزائر التي تميزت سلطتها المركزية بالتعقيد منذ البداية وبمنح الحامية العسكرية صلاحيات سياسية وعسكرية واسعة فضلاً عن "التبعية" لإستانبول.
- أن الوضع الداخلي (عصيان القبائل وصراعها فيما بينها) والخارجي (تهديد سيادة البلدين من قبل القوى الأوربية إسبانيا وفرنسا على وجه الخصوص) تطلب بناء قوة عسكرية وازنة لمجابهتها، وهو ما فرض توفير موارد مالية كبيرة كُلفت رعية تعتمد على النشاط الفلاحي التقليدي بتوفيرها في شكل جبايات أمام محدودية موارد البلدين، ثم كُلف الجيش بجمعها ليصبح بذلك يهيئ أسباب الانتقام منه شعبيًا عندما تضعف السلطة المركزية ويصبح عناصره موضوعًا للقتل والاسترقاق وذلك إلى أن يأتي حاكم قوي فيحل الجيش المتمرد والضعيف ويعمد لبناء جيش آخر والانطلاق مرة أخرى من الصفر.
- ضيع صراع الجيش مع رجال الحكم والرعية في المغرب والجزائر رصيدًا قويًا في الكادر الإداري والأمني والقوة الإنتاجية للدولة في القرن الثامن عشر الميلادي، فلم يستفيد البلدان بذلك من التراكم التاريخي في بناء مؤسساتهما وفي تنمية شعوبهما.

الاحالات المرجعية:

(١) ثريا برادة، **الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر** (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٧).
(٢) مصطفى الشابي، **الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (١٨٣٠-١٩١٢)**، ط١ (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ٢٠٠٨).
(٣) عبد الحق المريني، **الجيش المغربي عبر التاريخ**، ط٥ (الرباط: دار نشر المعرفة، ١٩٩٧).
(٤) عبد العزيز بنعبد الله، **الجيش المغربي عبر العصور** (الرباط: المطبعة والمكتبة العالمية، ١٩٨٦).
(٥) حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط١(عين مليلة: دار الهدى، ٢٠٠٧).
(٦) محمد بوشنافي، **الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر، ١٧٠٠-١٨٣٠** (الجزائر: دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١٦).
(٧) عبد الكريم الفيلالي، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، ط١، ج٤(القاهرة: شركة ناس للطباعة، ٢٠٠٦)، ص١٦٧.
(٨) عبد الرحمان بن زيدان، **المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل بن الشريف**، ط١(الدار البيضاء: مطبعة إديال، ١٩٩٣)، ص٣٣٨.
(٩) أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى**، محمد حجي وإبراهيم بوطالب وأحمد التوفيق (مشرفون)، ج٧(الرباط: وزارة الثقافة والاتصال، ٢٠٠١)، ص٢٠.
(١٠) أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف**، رشيد الزاوية (محقق)، ط١، ج١ (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ١٩٩٢)، ص٤١٤.
(١١) محمد بن عبد السلام الضعيف، **تاريخ الدولة السعيدة**، أحمد العماري(محقق)، ط١(الرباط: دار المأثورات، ١٩٨٦)، ص١١٠.
(١٢) العباس بن إبراهيم السملالي، **الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام**، عبد الوهاب ابن منصور(مُراجع)، ط٢، ج٢ (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٩٣)، ص٣٦٧.
(١٣) عبد الرحمان بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، علي عمر (محقق)، ط١، ج١٠ (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٨)، ص٣١٤-٣١٥.
(١٤) محمد بن الطيب القادري، **التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر**، هاشم العلوي القاسمي (محقق)، ط١ (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣)، ص٣٣٥.
(١٥) الفيلالي، ص ٢٧٨-٢٩٩.
(١٦) الضعيف، ص ٢١٩-٢٢٠.
(١٧) ابن زيدان، **الإتحاف**، ١٧٩/٣.
(١٨) الضعيف، ص١٢٠.
(١٩) السملالي، ٢٥٩/٧-٢٦٠.
(٢٠) الضعيف، ص٢٢١-٢٢٢.
(٢١) برادة، ص٩٢-٩٣.
(٢٢) ابن زيدان، **الإتحاف**، ٣١٨/١-٣١٩.
(٢٣) برادة، ص٩٣.
(٢٤) الضعيف، ص١٠٥.
(٢٥) الضعيف، ص١٢٠.
(٢٦) الفيلالي، ص٢٩٣-٢٩٥.
(٢٧) الناصري، ص٢١-٦٣.
(٢٨) ابن زيدان، **الإتحاف**، ٢٠٧/٣.
(٢٩) الفيلالي، ص٤٠١-٤٠٢.
(٣٠) عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، محمود علي عامر(مترجم)، ط١ (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٩)، ص٤٦٢-٤٧٤.
(٣١) شوقي عطا الله، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب**، ط١(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٧)، ص١٠٥.
(٣٢) التر، ص٥١٥.
(٣٣) مبارك بن محمد الهلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج٣ (الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، ١٩٦٣)، ص٢٢٥.
(٣٤) التر، ٢٥٣-٤٧٨-٥٢٢- ٥٢٤.
(35) Henri Delmas de Grammont, **Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)** (Paris: Leroux, 1887), p٣٢٠.
(٣٦) التر، ص٥٥٣.
(٣٧) محمد القبلي وآخرون، **تاريخ المغرب، تحيين وتركيب**، (الرباط: المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ٢٠١١)، ص٤١١.
(٣٨) الزياني، ص٤١٠. برادة، ص٨٥.
(٣٩) القبلي، ص٤١١.
(٤٠) السملالي، ٣٥/٦-٣٦.
(٤١) محمد بن العياشي، **جني الأزهار ونور الإبهار من روض الدواوين المعطار**، عبد الهادي التازي (محقق)، (مكناس: جامعة المولى إسماعيل، ٢٠٠٨)، ص٥.
(٤٢) القبلي، ص٤١١.
(٤٣) ابن العياشي، ص٧٠.
(٤٤) الضعيف، ص٧٩.
(٤٥) محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، محمد حجي (محقق ومنسق)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٦)، ص١٩٤٠-١٩٤١.
(٤٦) يسمى كذلك جيش "البواخر"(البخاري) أو الحرس الأسود: المريني، ص٩٥ إلى٩٧.
(٤٧) جيش "الودايا"، كان معظم عناصره من عرب معقل ومن أهل "السوس" ومن "المغافرة. أما "جيش النار" فتألف من المغاربة والنازحين من الأندلسيين ومن بعض عناصر اللفيف الأجنبي الذين وقعوا في الأسر أو تطوعوا في صفوف الجيش: نفسه، ص٩٥ إلى٩٧.
(٤٨) عبد الكريم بن موسى الريفي، **زهرة الأكم**، آسية بنعدادة (محققة)، (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ١٩٩٢)، ص٢٣.
محمد شقير، **تطور الدولة في المغرب: إشكالية التكوين والتمركز والهيمنة من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن العشرين**، (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ٢٠٠٢)، ص٢٣.
(٤٩) محمد جادور، **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب**، الدار البيضاء: منشورات عكاظ، ٢٠١١)، ص٩٢-٩٨.
(٥٠) عبد الرحمان بن زيدان، **المنزع اللطيف**، ص٥٥. السملالي، **الإعلام**، ج٢، ص٣٦٧. وجاء عند محقق **التقاط الدرر** أن المولى إسماعيل لم يبث فيمن يخلفه. ينظر: محمد بن الطيب بن عبد السلام القادري، **التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر**، تحقيق هاشم العلوي القاسمي، بيروت، دار الآفاق الجديدة،١٩٨٣، ص٣٣٤. الفيلالي، ج٤، ص٢٥٩. وخلص جادور أن وراثة العرش من

الأدارسة إلى المولى إسماعيل كانت تنطلق من الصفر، وأورد مقولة لهذا الأخير في رسالة له إلى علماء الأزهر جاء فيها "فصرنا نحن حيث أقامنا الله ونصبنا... نبتدئ السيرة والطريقة من أولها: جادور، ص٤٥١-٤٥٢-٤٥٣. لكن الزياني يقول إن المولى إسماعيل أقر بولاية العهد لأحمد الذهبي بخلاف ما في كتاب الجيش العرمرم. العباس بن إبراهيم السملالي، **الإعلام**، ج٢، ص٣٦٨-٣٦٩. ويقول ابن زيدان أن الزياني اختلق ولاية العهد للذهبي: ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس، ج١**، ص٣١٤-٣١٥.

(٥١) بويع أحمد الذهبي في يوم وفاة والده أي يوم ٢٨ من عام ١١٣٩: السملالي، **الإعلام، ج٢**، ص٣٦٧. وعند الضعيف: "بايعه الوصفان بمكناس مع أعيان المدينة وأشرافها ووفد عليه أعيان فاس وعلمائها وأشرافها بالبيعة إجماعا". ينظر: الضعيف، ص١٠٣. وبعده بويع المولى عبد الملك في رمضان ١١٤٠هـ، وهذه البيعة جاءت بعد بيعة الذهبي الأولى التي دامت عاما واحدا و٦ أيام، كما أن عبد الملك كان واليا على عمالة السوس وكان قبلها قد أعلن نفسه ملكا بها لما بلغه خبر وفاة والده، ولما وصلته بيعة العبيد له بعد خلع الذهبي انتقل إلى مكناس قادما من سوس، وجددت له البيعة بها في آخر رمضان ١١٤٠هـ ووفدت عليه وفود أقطار المغرب بالبيعة والتهنئة بالخلافة، نفسه، ص١٠٥ إلى١٠٨.

(٥٢) عبد الرحمان بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس**..م.س، ص١٩٥.

(٥٣) عزيز سامح التر، ص٤٩٧.

(٥٤) عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري، **رحلة لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال**، أبو القاسم سعد الله (محقق)، ط٢، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٥)، ص ٧٧.

(٥٥) الناصري، ٢٠/٧.

(٥٦) برادة، ص٩٠-٩١.

(٥٧) ابن زيدان، **الإتحاف**، ١٢٣/١. القادري، **التقاط الدرر**، ص٣٤٥.

(٥٨) الضعيف، ص١٢١-١٢٩-١٣٧.

(٥٩) الزياني، **البستان**، ص٣٤٩.

(٦٠) الناصري، ١٠/٧.

(٦١) الزياني، **البستان**، ص٤١٠.

(٦٢) أحمد زكريا الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة ١٥١٦-١٩١٦**، ط١، (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص٦٩.

(٦٣) الشلق، ص٦٩-٧٠-١٣٢.

(٦٤) عطا الله الجمل، ص١٣٢.

(٦٥) الشلق، ص٧١-١٣١.

(٦٦) عطا الله الجمل، ص١٠٢-١٠٣.

(٦٧) الشلق، ص١٣١-١٣٢.

(٦٨) **الإنكشارية:** هي كلمة عربية وقد حرفت عن الكلمة التركية عند ترجمتها وهي" يني تشاري" وتعني الجيش الجديد، وقد أطلقها العثمانيون على نوع من الجنود الجديدة أي مجموعة من فرق المشاة النظاميين التي كونها السلطان أروخان في القرن الرابع عشر الميلادي، وهم جنود مدربون على أعلى مستوى من التقدم بالنسبة لزمنهم: أماني بنت جعفر المغازي، **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية**، ط١، (القاهرة: دار القاهرة، ٢٠٠٧)، ص٢٢-٢٣.

(٦٩) محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط٢ (بيروت: مكتبة دار الشرق، ١٩٧٩)، ص٨١.

(٧٠) شوقي عطا الله الجمل، ص ١٠٤-١٠٥.

(٧١) فارس، ص٨٤-٨٥-٩٤-٩٥.

(٧٢) الهلالي، ص ٢١٧.

(٧٣) هلايلي، ص٨٥.

(٧٤) بدأ الداي يكتفي بإرسال الهدايا لإستانبول ويتسلم مقابله فرمان تعيينه من السلطان العثماني: فارس، ص٧٢.

(٧٥) كما ظهر ذلك مثلاً في رفض الداي عبدي باشا توقيع الصلح مع النمسا عام ١١٣٧هـ/ ١٧٢٤م كما طلبت منه إستانبول ذلك: عزيز سامح التر، ص٤٧٨. أحمد العماري، **توات في مشروع التوسع الفرنسي: من ١٨٥٠ إلى ١٩٠٢**، ط١، (منشورات كلية الآداب، فاس، ١٩٨٨)، ص١٠٤.

(٧٦) عزيز سامح التر، ص٤٦١.

(٧٧) شوقي عطا الله الجمل، ص١٠٦.

(٧٨) تراجعت القرصنة بسبب توقيع الدولة العثمانية وباسم إيالات الغرب لصلح كارلوفيتش ١٦٩٩م: يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، المجلد الأول، (إستانبول: مؤسسة فيصل للتمويل، ١٩٨٨)، ص٥١٦-٥١٨.

(٧٩) محمد خير فارس، ص٧٥.

(٨٠) الفيلالي، ص٤٠٣-٤٠٤.

(٨١) فارس، ص٩٧.

(٨٢) **نفسه**، ص٧٥ إلى ٧٨.

(٨٣) تمكنت هذه القبائل مثلاً من هزم جيش الداي سنة 1767م وقتل قائد جيشه وعشرات من الإنكشارية: التر، ٥٠٩ -٥٢٦. ينظر كذلك حملة باي الغرب على الغرب الجزائري وإخضاعه وتقدير حجم الضرائب عليه: أحمد بن هطال التلمساني، **رحلة محمد باي الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي ١٧٨٥**، محمد بن عبد الكريم (مقدم)، ط١، (أبو ظبي: دار السويدي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص٣٥-٩٢.